IJEL International Journal of Education and Language Studies

International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Youssef Khalaf MAHAL[1] **& Hamid Abdullah SALEH**[2]

THE MORPHOLOGICAL CONTROVERSY OF MUHAMMAD BIN MUSTAFA AL-TAUSKARI IN HIS BOOK (BADAH AL-MUKTAFI FI SHARH KIFAYA AL-MUBTADI)

Istanbul / Türkiye

p. 37-42

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by **iThenticate** No **plagiarism** detected

Article History

Received: 03/08/2021
Accepted: 10/08/2021
published: 01/09/2021

Abstract:

Disagreement occurred between the Basri and Kufi doctrines, in many branches, and each of them went to support his doctrine according to the method that he followed with textual and rational evidence, and the difference increased and raged between them for a long time, and the early scholars alerted to this grammatical dispute, and the first to write about it was a fox (D. 291 AH) wrote his book (The Difference of Grammarians), then after that synonymous and successive books, hence my research was called (the morphological dispute at Al-Tauskari in his book Bada'a Al-Muktafi fi explaining the adequacy of Al-Mubtadi), and it included three sections that were previously translated by the author, and a foreword to the grammatical dispute, and dealt with In the first topic: the controversial issues that he preferred, while the second topic included the controversial issues that the author left without weighting, and the third topic is the issues that were called the agreement between scholars and they are originally in dispute: This research is on a number of Arabic sources, the most important of which are: Sibawayh's book, al-Muqtadat, Usul fi Grammar, Explanation of the Mufassal, Rashish for beating, and other sources.

Key words: The Morphological Controversy, Muhammad Bin Mustafa Al-Tauskari, Grammarians.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.3-2.3

[1] Prof. Dr. , Iraqi University, Iraq, dryousif180@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-4440-431X

[2] Researcher , Iraqi University, Iraq, hamedalabd589@gmail.com

الخلاف الصرفي عند محمد بن مصطفى الطاوسكاري في كتابه (بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي)

يوسف خلف محل [3]
حميد عبدالله صالح [4]

الملخص

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات ومن هنا وسمت بحثي بـ (الخلاف الصرفي عند الطاوسكاري في كتابه بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي)، واشتمل على ثلاثة مباحث وقد سبق بترجمة المؤلف، وتوطئة عن الخلاف النحوي، وتناولت في المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها، في حين تضمن المبحث الثاني المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:، والمبحث الثالث المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف: وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلت إليها، واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر العربية اهمها:، الكتاب لسيبويه، المقتضب، الاصول في النحو، شرح المفصل، ارتشاف الضرب، وغيرها من المصادر الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الخلاف الصرفي، محمد بن مصطفى الطاوسكاري، النحويين.

المقدمة:

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات ومن هنا وسمت بحثي بـ (الخلاف الصرفي عند الطاوسكاري في كتابه بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي)، واشتمل على مبحثين وقد سبق بترجمة المؤلف، وتوطئة عن الخلاف الصرفي، وتناولت في المبحث الأول: الخلاف بين ائمة المذهب الوأحد، في حين تضمن المبحث الثاني الخلاف بين المذهبين: وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلت إليها، واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر العربية اهمها: لسان العرب، التعريفات، أخبار النحويين البصريين، وغيرها من المصادر الأخرى.

ترجمة المؤلِّف:

المؤلف: محمد البلوري الطاوسكاري .

هو محمد بن مصطفى البلوري المتوفى سنة 1161 هـ أحدى وستين ومائة والف للهجرة، الموافق (1748) الف وسبعمائة وثمان وأربعون للميلاد .

- له شرح رسالة القياس الغير المتعارف لموسى التوقادي.

وهو من العلماء المغمورين الذين لم تذكر عنهم كتب التراجم الكثير ولم يتم تسليط الضوء عليهم من قبل الباحثين المحدثين. وفاته:

كانت وفاته في سنة ثمان وعشرين ومائة وألف، ودفن بحلب الشهباء رحمه الله تعالى .

[3] أ. د. ، الجامعة العراقية، العراق، dryousif180@gmail.com,
[4] الباحث ، الجامعة العراقية، العراق، hamedalabd589@gmail.com

الخلاف الصرفي:

الخلاف لغة:

هو المضادة مطلقا، وقد خالفه مخالفة وخلافاً ويقال: هو يُخالِف إلى امرأةِ فلان أي: يأتيها إذا غاب عنها زوجها. 1 وخَلَفَ فلانٌ فلانٍ إذا خالفه إلى أهله. ويقال (خلف فلان بعقبي) إذا فارقه على أمر وصنع شيئا آخر وخالفه إلى الشيء عصاه إليه، أو قصده بعدما نهاه عنه وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: وَما أُرِيدُ أَنْ أُخالِفَكُمْ إِلى مَا أَنْهاكُمْ عَنْهُ 2.
قال الجرجاني: "الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍ أو لإبطال باطل"3.
إن أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق، ومع بداية نشوء النحو البصري ظهرت بوادر الخلاف النحوي، عند ابن ابي اسحاق الحضرمي في بداية القرن الثاني الهجري، الذي كان يكثر الرد على الفرزدق4، وقد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات فألف ابن كيسان (ت320هـ) كتابه (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون)، ثم جاء أبو جعفر النحاس المصري (ت 338هـ) بعده فدون مؤلفه (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)، ثم ألف بعده ابن درستويه (ت 347هـ) كتابه (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)، وهذه الكتب لم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها، وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) وجرد قلمه لتقصي طائفة كبيرة من هذه المسائل فدمج كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) وأجاد فيه أيما إجادة5، وهناك مؤلفات أخرى في الخلاف منها: (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن الرماني(ت384هـ)6، و(كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس(ت395هـ)7.
أما موقف الشيخ الطاوسكاري من الخلاف في كتابه (بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي) فقد تمت الأشارة إليه في مواضع عدة، منها خلاف أئمة المذهب الوأحد، ومنها بين المذهبين.

المبحث الأول: الخلاف بين أئمة المذهب الواحد:

- ما ذكره في باب المهموز في وجوب قلب الهمزة الثانية إلى ياء إذا انكسر ما قبلها، والخلاف بين الخليل وسيبويه حول هذه المسألة، إذ قال: "نحو جاء: على رأي سيبويه مثال للصورة الأولى فإنه (عنده) على وزن فاع أصله (جاءءي) بالهمزتين على فاعل قلبت الثانية ياء لانكسار الأولى ثم أعلّ إعلال قاض فصار كما ترى، وأما عند الخليل فلا يصلح أن يكون مثالاً لما هو بصدده فإنه عنده على (قال أصله جائى على فالع) بقلب العين مكان اللام واللام مكان العين لئلا يجتمع همزتان، أعلّ إعلال قاض أيضاً"8.

- وما ذكره من وجود الخلاف بين سيبويه والاخفش، إذ قال: "ولما كان الاختلاف بين الإمامين في محذوف المفعول أُشيع مِمَّا في محذوف المصدرين المذكورين صرح يردونه فقال: وفي مفعول الأجوف واوياً كان أو يائياً من الثلاثي المجرد يُحذف لدفع الاجتماع العين لا واوه كما يُحذف هو في غيره ثلاثياً مجرداً أو مزيداً فيه عند الأخفش ودليله ما مرّ، وفي هذا القياس وتقديم هذا المذهب وجعل صاحبه معنوناً بعدد أشارات إلى ترجيح هذا المذهب ثم إن كان من الواوي أبقى بعد الحذف على حاله نحو: (مقول) أصله (مقوول) فنقل حركة العين إلى الفاء، فحذف للاجتماع فصار مقول فوزنه مفعول وإن كان من اليائي فعل بعد الحذف ما أشار إليه بقوله لكن في مفعول الأجوف اليائي يبدل بعد الحذف حركة ما قبل العين المحذوف وهي الضمة المنقولة منه إليه -إلى الكسرة- لتدل الكسرة على الياء المحذوفة للمجانسة فيقلب واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: (مكيل أصله مكيول) فنُقلتْ حركة العين إلى الفاء فحذف العين للدفع ثم كسر الفاء للدلالة المذكورة فقُلبتْ الواو ياء للأمر المذكور فصار (مكيل فوزنه مفيل) وقال سيبويه: المحذوف فيه للاجتماع واو المفعول لا العين ودليله ما مرّ"9.

المبحث الثاني: الخلاف بين المذهبين:

- ما أورده في مسألة حذف اللام الجازمة وابقاء عملها قوله: "إن الجازم الداخل عليهما لعدم دلالتهما بدونهما على الإنشاء كالجزء منها بخلاف الجازم والناصب الداخلين عليهما لدلالتهما على الأخبار بدونهما ثم استثنى من قوله: في الأمر قوله إلّا صيغة المخاطب من الأمر المعلوم لا من المجهول لعدم كثرة الاستعمال وانما استثناها فأنه أي [المخاطب المذكور أو تلك الصيغة لما كثر استعماله حذفوا اللام من صيغة أو منها لما كان كثرة الاستعمال علة لحذف اللام فقط أشار إليه بالعطف بكلمة ثم فقال ثم حذفوا دفعاً للالتباس بأصله حرف المضارعه حذفاً لفظياً وتقديرياً كما هو مذهب البصريين10 ولذا قالوا بمبنيته لانتفاء المشابهة المقتضية للإعراب وهو المختار أو لفظياً فقط فهما موجودتان ومعبّرتان في التقدير كما هو مذهب الكوفيين11 ولذا قالوا بمعربيته بلام مقدرة لعدم انتفاء المشابهة وهو المرجوح"12.

- ما ورد في باب الاجوف في مسألة الاستغناء عن الهمزة لحركة الفاء ويعوض التاء عن المحذوف في آخر مصدري باب الافعال والاستفعال، قوله: " يستغنى عن الهمزة الوصلية بسبب حركة الفاء لأن الغرض من إتيانه إمكان الابتداء وهو حأصل بالنقل هذا إذا كان الأمر مأخوذاً من المضارع قبل إعلاله وأما إذا كان مأخوذاً منه بعد إعلاله فلا يجلب الهمزة في أوله حتى استغنى، وتُعوض التاء المصدرية بعد النقل والقلب والحذف عن المحذوفات الذي هو العين لا ألف المصدر كما ذهب إليه الأخفش مستدلاً بأن ألف المصدر علامة زيدت للبناء والمعنى والعلامة لا تُحذف ويدل السياق والسياق على أن مراده هو هذا والذي هو ألف المصدر لا العين كما ذهب إليه سيبويه مستدلاً بأن ألف المصدر زائدة وقريبة من محل التغيير فهي بالحذف أولى في آخر مصدري باب الأفعال وباب الاستفعال وإنما عوض في الآخر لكونه محل التغيير وقد يحذف التاء في الأول حين الإضافة لأن المضاف إليه كالعوض ثم أن الاحتياج إلى العوض على المذهب الثاني ظاهر لأن المحذوف علامة فلا بد له من عوض عنه، وأما على المذهب الأول فلأن الإعلال فيهما لمحض التبعية للفعل، إذ لا ثقل في المصدر ولكون مفهومه بسيطاً بخلاف الصفات، فكان الإعلال فيهما وقع بلا داع فلا بد من عوض ليكون جبراً للإعلال الجبري نحو (إقامة واستقامة وإباعة واستباعة) أصلهما (اقوام واستقوام) فنُقلت حركة الواو إلى ما قبلها فيهما إتباعاً لفعليهما ثم قُلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فاجتمع الساكنان الألفان فحُذفت أحديهما على اختلاف المذهبين فعوض التاء عن المحذوفة في الآخر فصارتا (إقامة واستقامة) فوزنهما على المذهب الأول (إقالة واستقالة)، وعلى الثاني (افعلة واستفعلة) "13.

- قوله: "هو المصدر المؤكد الغير الميمي اعلم إن هذه العبارة وإن كان ظاهرها اعم إلاّ انهما يؤيد تقييدها بالمجرد ما قاله التفتازاني في شرح مختصر الزنجاني من انه اعلم ان مرادنا بالمصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقته اياه بحروفه ومعناه وفيه تأمل عند البصريين وفي تقديمه أشارة إلى إن هذا المذهب هو المختار عنده كما أنه المختار عند الاكثر واستدلوا على أصالته بوجوه أحدها إن مفهومه وأحد ومفهوم الفعل متعدد والوأحد أصل المتعدد ومقدم عليه والثاني انه اسم والاسم مستغنن عن الفعل في الافادة بخلاف الفعل والمستغنى أصل المحتاج والثالث أن تسميته بالمصدر الذي هو محل الصدور يدل على انه أصل للفعل، وهو فرع صادر عنه والفعل الماضي المفرد المذكر الغائب الظاهر انه مقيد بالمجرد ايضاً لأن المزيد فيه لا شبهه في اشتقاقه من المجرد، عند الكوفيين واستدلوا على اصالته بوجوه ايضاً الأول أن اعلاله مدار لأعلال المصدر والمدار أصل الدائر ومقدم عليه والثاني انه يؤكد بالمصدر والمؤكد بالفتح أصل المؤكد بالكسر ومقدم عليه والثالث ان تسميته بالمصدر الذي هو بمعنى المصدور كالمشرب والمركب في قولهم مشرب عذب ومركب فاره يدل على أن الفعل أصل المصدر مقدم عليه اذا تقرر ما في ذهنك ما قررناه فهذه أشارة إلى التقسيمات الثلاثة السابقة"14.

- وقوله: "واما اسم مصدر أو مشتقاً ويجوز أن يكون المتعلق هو الحمد وان كان بعيداً أو يحتمل أن يكون الباء زائداً فلا متعلق له حينئذ بل محل مدخوله مرفوع محذوف خبرهُ أو مبتدؤه والاسم عند البصريين ناقص واويمن الاسماء المحذوفة الاواخر لزوماً كدمٍ فأصله سمو بكسر السين أو بضمها ولكثرة استعماله أُريد تخفيفه في الطرفين فعمد إلى الآخر فوجد واو متعاقبة عليها الحركات الإعرابية مع ثقلتها فحذفت ونقلت حركاتها المتعاقبة إلى الميم ثم عمد إلى الأول فحذف حركة السين لا لسين لئلا يحجف الكلمة ثم ادخلت همزة الوصل مكسورة لكون الابتداء بالساكن متعذراً أو

متعسراً فحذف الواو غير قياسي وما ذهب إليه بعض الشراح من انه نقلت حركة الواو إلى ما قبلها لكونها حرف عله متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن أو اسقطت ضمة الواو للنقل فحذف الواو لالتقاء الساكنين من الواو والتنوين أو منها ومن الميم فردود بأن هذا النوع من الاعلال مختص بالأجوف ولا يجري في الناقص ولذا لم يعل نحو غزوٍ ورمٍي وعند الكوفيين هو مثال واوي من الاسماء المحذوفة الأوائل كزنةٍ فأصلة وسم بكسر الواو أو بفتحها فحذفت الواو قياساً أو غير قياس ثم اتى بهمزة الوصل المكسورة للابتداء أو عوضاً عنها ورجحوا المذهب الأول على الثاني15 "16.

الخاتمة

الحَمْدُ للهِ الّذي يَسَّرَ بمنِّه وفضْله وعوْنه على إتمام هذا البحث، ومن خلال الموضوعات التي ذكرت والتي سبق الحديث عنها وصلنا إلى أهم النتائج:

1. كان منهجه في التعامل مع المسائل الصرفية منهجاً تعليمياً، وما يمثل هذا المنهج قلة ذكره للمسائل الخلافية أو لا يذكر جميع الآراء في المسألة الخلافية الواحدة.
2. لم يكن للطاوسكاري مذهباً خاصاً يتبناه في مذهبه الصرفي، في كتابه (بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي) لذلك نراه يرجح في المسائل الخلافية أصحاب الحجة الأقوى.

المصادر

أخبار النحويين البصريين: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: 368هـ)، تح/ طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ - 1966م.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط/1، 1424هـ- 2003م.

الدر الثمين في أسماء المصنفين: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (المتوفى: 674هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 1430 هـ - 2009م.

شرح المفصل لابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 646هـ)، تح/ الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، 1436هـ ـ 2015م.

كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/ الأولى 1403هـ -1983م.

لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط/3 - 1414هـ.

المرتجل (في شرح الجمل): أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 - 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، ط/دمشق، 1392 هـ - 1972 م.

معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تح/ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ ـ 2005م

الهوامش

1- ينظر: لسان العرب 90/9.
2- ينظر: لسان العرب 9/ 90.
3- التعريفات: 135.
4 ينظر اخبار النحويين البصريين: 21-20.
5 ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 127.
6 ينظر انباه الرواة: 295/2.
7 ينظر الدرر الثمين في اسماء المصنفين: 276.
8 بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي: 60.
9 بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي: 81.
10 اي أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كانهم شبهوها بان اذا اعملوها مضمرة، (على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي ... لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى)، اراد ليبك، وبهذا يستدل الكوفيون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب،.ينظر الكتاب: 8/3 ـ 9، وكان المبرد يذهب إلى أنه لا يصح حذف هذه اللام حتى في الشعر، مخالفا في ذلك الكسائي وسيبويه والفراء، ينظر المقتضب: 2/ 84، 132،
11 ينظر معاني القران للفراء: 159/1، وشرح المفصل: 294/4
12 بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي: 36.
13 بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي: 81.
14 بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي: 15.
15 ينظر المرتجل (في شرح الجمل): 6، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 8/1، ولسان العرب: 14/ 401 ـ 402.
16 بضاعة المكتفي في شرح كفاية المبتدي: 3